

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

تخصص إدارة



دور الحوكمة في تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة المشتريات: دراسة ميدانية على الشركات السعودية

أسم الطالب

محمد أحمد الزهراني

252000684

إشراف/

عبدالرحيم نادر

العام الدراسي:

2026

أولاً: المقدمة

يُعدّ البحث العلمي أحد أهم الركائز التي تقوم عليها نهضة الأمم وتقدّمها، إذ يُمثّل الأداة الأساسية لإنتاج المعرفة وتطوير العلوم وحلّ المشكلات التي تواجه المجتمعات في مختلف المجالات. ومع تزايد الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث، برزت الحاجة إلى وضع إطار أخلاقي يُنظّم العملية البحثية ويضمن سلامتها ومصداقيتها، وهو ما يُعرف بـ"أخلاقيات البحث العلمي" التي تُمثّل منظومة من القيم والمبادئ والقواعد التي يلتزم بها الباحث في جميع مراحل بحثه، بدءاً من اختيار الموضوع ومروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بنشر النتائج.

وتُعرّف أخلاقيات البحث العلمي بأنها "مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم سلوك الباحث وتوجّهه نحو ممارسات نزيهة وأمانة وموضوعية، تحفظ حقوق المشاركين في البحث وتضمن كرامتهم، وتضمن في الوقت ذاته جودة النتائج وموثوقيتها. (Resnik, 2020) "كما تُشير الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) إلى أن أخلاقيات البحث تشمل احترام الكرامة الإنسانية، والمسؤولية المهنية، والنزاهة العلمية، والعدالة في التعامل مع المشاركين والبيانات على حدٍ سواء. (American Psychological Association, 2017)

ولا تقتصر أهمية الأخلاقيات على البحوث الإنسانية والاجتماعية فحسب، بل تمتدّ لتشمل كافة التخصصات العلمية بما فيها بحوث إدارة الأعمال والمحاسبة والاقتصاد، حيث يتعامل الباحث مع بيانات حساسة قد تتعلق بالشركات أو الأفراد، وتتطلب درجة عالية من السرية والمسؤولية. وفي هذا السياق، تُمثّل الدراسة الحالية التي تتناول "دور الحوكمة في تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة المشتريات بالشركات السعودية" نموذجاً مهماً للبحوث التي تتطلب التزاماً صارماً بمبادئ الأخلاق العلمية، نظراً لطبيعة البيانات التي تُجمع من العاملين في إدارات المشتريات، وما قد تكشفه من معلومات حساسة تتعلق بالموردين والعقود والإجراءات الداخلية للشركات.

ويهدف هذا التقرير إلى تمكين الطالب الباحث من استيعاب المبادئ الجوهرية لأخلاقيات البحث العلمي، وتحليل القضايا الأخلاقية المرتبطة بالعمل البحثي، ثم تطبيق هذه المبادئ بشكل عملي على موضوع البحث المتعلق بدور الحوكمة في تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة المشتريات بالشركات السعودية. كما يسعى التقرير إلى إبراز كيفية تعامل الباحث مع المشاركين في الدراسة، وحماية بياناتهم، وضمان موثوقية النتائج التي يتوصل إليها، بما يتفق مع المعايير الأكاديمية المعتمدة عالمياً ومحلياً.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تكتسب أخلاقيات البحث العلمي أهمية بالغة في الوسط الأكاديمي والمهني، إذ تُعدّ الضامن الأساسي لجودة النتائج البحثية ومصداقيتها أمام المجتمع العلمي وصنّاع القرار. فالبحث الذي يفتقر إلى الالتزام الأخلاقي يفقد قيمته العلمية مهما بلغت دقة منهجيته أو حداثة موضوعه، لأن المعرفة المنتجة دون مراعاة الأخلاق تكون مشكوكاً في صحتها وغير قابلة للتعميم أو الاستخدام في تطوير السياسات والممارسات.

وتتبع أهمية الأخلاقيات في البحث العلمي من عدة جوانب أساسية، أولها أنها تُعزّز ثقة المجتمع الأكاديمي والعملي في نتائج البحوث، إذ يدرك القراء والمستفيدون أن البيانات قد جُمعت بطرق نزيهة وخُلّلت بموضوعية ودون تحييز. كما تُسهم الأخلاقيات في حماية المشاركين في البحوث من أي ضرر مادي أو معنوي أو نفسي قد يلحق بهم نتيجة المشاركة، وهو أمر بالغ الأهمية خاصة في البحوث الميدانية التي تتطلب جمع بيانات من أفراد يعملون في بيئات حساسة كإدارات المشتريات في الشركات الكبرى.

وتلعب أخلاقيات البحث دوراً محورياً في حماية حقوق الملكية الفكرية للباحثين الآخرين، من خلال الإشارة الواضحة إلى مصادر المعلومات وتجنّب الانتحال العلمي. ويُشير العساف (2018) إلى أن الالتزام الأخلاقي في البحث يُسهم في بناء قاعدة معرفية متركمة وموثوقة، يستفيد منها الباحثون اللاحقون في تطوير دراساتهم وتعميق فهمهم للظواهر المختلفة. كما يؤكد بدوي (2019) أن غياب الأخلاقيات يؤدي إلى انتشار البحوث الزائفة والمضلّلة، التي قد تُسبب أضراراً جسيمة على المستوى التطبيقي عند الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات استراتيجية.

ومن جانب آخر، تُسهم الأخلاقيات في حماية المجتمع من الاستخدام السيء لنتائج البحوث، إذ تفرض على الباحث مسؤولية التفكير في العواقب المحتملة لما يتوصل إليه من نتائج، وتجنّب الإفصاح عن معلومات قد تُستخدم بشكل ضار. وفي البحوث المتعلقة بالحوكمة والشفافية في الشركات، يبرز هذا الجانب بوضوح، حيث قد تكشف الدراسة عن ممارسات غير سليمة في إدارة المشتريات، ممّا يتطلب من الباحث التعامل مع هذه المعلومات بحرص شديد بهدف تقديم توصيات تطويرية وليس الإساءة إلى أطراف بعينها.

كما تُعزّز الأخلاقيات سمعة المؤسسات الأكاديمية والباحثين على حدٍ سواء، إذ يُنظر إلى الالتزام الأخلاقي باعتباره مؤشراً على الاحترافية والكفاءة العلمية. فالباحث الذي يلتزم بالمعايير الأخلاقية يكتسب احترام أقرانه ويُفتح أمامه باب التعاون مع المؤسسات البحثية المرموقة، في حين يفقد المخالفون لهذه المعايير مصداقيتهم ومكانتهم العلمية بسرعة كبيرة.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تستند أخلاقيات البحث العلمي إلى مجموعة من المبادئ الجوهرية التي تُشكّل الإطار العام الذي يلتزم به الباحث في جميع مراحل دراسته. وفيما يلي عرض لأهم هذه المبادئ مع تقديم أمثلة توضيحية لكلٍ منها.

الأمانة العلمية

تُعرّف الأمانة العلمية بأنها التزام الباحث بالصدق التام في عرض المعلومات، وتوثيق المصادر التي اعتمد عليها، وعدم نسب أفكار الآخرين لنفسه. وتُمثّل الأمانة العلمية الركيزة الأولى التي تقوم عليها جميع الممارسات البحثية السليمة. ومن الأمثلة على تطبيق الأمانة العلمية في البحث الحالي، قيام الباحث بالإشارة بوضوح إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحوكمة والشفافية، مثل دراسة موسي (2021) ودراسة الحضير (2025)، مع توثيقها بشكل صحيح وفق أسلوب APA دون اقتباس نصوص كاملة منها وادّعاء كتابتها.

النزاهة

تعني النزاهة التزام الباحث بالصدق في جميع تعاملاته البحثية، سواء مع المشاركين أو الزملاء أو الجهات الممولة. وتشمل النزاهة عدم تضليل القارئ بنتائج مبالغ فيها، وعدم إخفاء البيانات التي تتعارض مع فرضيات الدراسة. ومن الأمثلة التطبيقية، إذا توصل الباحث في دراسته إلى أن تطبيق الحوكمة في بعض الشركات السعودية لا يُحقّق الشفافية بالقدر المتوقع، فعليه عرض هذه النتيجة بصدق دون محاولة تجميلها أو تبريرها بما يخدم توقعاته المسبقة.

الموضوعية

تُشير الموضوعية إلى تجنّب التحيز الشخصي في جميع مراحل البحث، بدءاً من صياغة الأسئلة ومروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بتفسير النتائج. ويتطلب هذا المبدأ من الباحث الفصل بين قناعاته الشخصية وما تكشفه البيانات فعلياً. وكمثال تطبيقي، يلتزم الباحث في الدراسة الحالية باستخدام أدوات قياس موضوعية كالاستبانة المُحكّمة، وتحليل البيانات بأساليب إحصائية معتمدة، دون إقصاء أي استجابات لا تتفق مع توقعاته حول دور الحوكمة في تعزيز الشفافية.

السرية

تتمثّل السرية في حفظ المعلومات الخاصة بالمشاركين في البحث وعدم الإفصاح عنها لأي طرف ثالث دون إذنتهم. ويُعدّ هذا المبدأ بالغ الأهمية في البحوث التي تتناول بيانات حساسة تخصّ الشركات أو الأفراد. ومن الأمثلة العملية على ذلك في الدراسة الحالية، تعهّد الباحث للمشاركين من العاملين في إدارات المشتريات بعدم الإفصاح عن أسمائهم أو أسماء شركاتهم في التقرير النهائي، واستخدام رموز أو أرقام تعريفية بدلاً منها لضمان حماية هويتهم.

الموافقة المستنيرة

تعني الموافقة المستنيرة حصول الباحث على موافقة صريحة من المشاركين قبل بدء البحث، بعد أن يُطلعهم على جميع جوانبه وأهدافه والمخاطر المحتملة منه. ويجب أن تكون الموافقة طوعية ودون أي ضغط أو إكراه. وكمثال تطبيقي، يُقدّم الباحث لكل مشارك في الدراسة نموذجاً مكتوباً يوضّح فيه هدف البحث، وطبيعة البيانات المطلوبة، وحقّ المشارك في الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات، ثم يحصل على توقيعه أو موافقته الإلكترونية قبل البدء في جمع البيانات.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تواجه عملية البحث العلمي العديد من القضايا والإشكاليات الأخلاقية التي قد تُهدّد مصداقيتها وتُلحق ضرراً بالمجتمع العلمي والمشاركين على حدّ سواء. وفيما يلي تناول لأبرز هذه القضايا مع تقديم أمثلة توضيحية لكلٍ منها.

الانتحال العلمي

يُعدّ الانتحال العلمي من أخطر القضايا الأخلاقية في البحث، ويتمثّل في نسب أعمال أو أفكار الآخرين للباحث دون الإشارة إلى مصادرها الأصلية. ويأخذ الانتحال أشكالاً متعددة، منها النسخ الحرفي للنصوص، أو إعادة صياغتها دون توثيق، أو تقديم أفكار مأخوذة من بحوث أخرى بوصفها أفكاراً أصيلة. ومن الأمثلة الواقعية على ذلك، أن يقوم طالب ماجستير بنسخ فصل كامل من دراسة سابقة حول حوكمة الشركات وإدراجه في رسالته دون الإشارة إلى المصدر، وهو ما يُعدّ مخالفة صريحة تُؤدّي في الغالب إلى إلغاء البحث وفرض عقوبات أكاديمية على الطالب.

تزوير البيانات

يتمثل تزوير البيانات في تعديل النتائج أو اختلاقتها بشكل كامل لتتوافق مع فرضيات الباحث أو لتحقيق نتائج مرغوبة. ويُعدّ هذا التصرف من أخطر أشكال الإخلال الأخلاقي لأنه يُضلل المجتمع العلمي ويُؤدي إلى بناء قرارات على أسس غير صحيحة. وكمثال افتراضي، إذا قام باحث بتعديل استجابات المشاركين في استبانة حول مستوى تطبيق الحوكمة في الشركات السعودية لكي تُظهر نتائج إيجابية لا تتفق مع الواقع، فإنه يكون قد ارتكب فعلاً من أفعال التزوير، يُعرّضه للمساءلة الأكاديمية والمهنية.

التحيز

يُشير التحيز إلى ميل الباحث نحو وجهة نظر معينة أو نتيجة محددة، ممّا يُؤثر على موضوعيته في تصميم البحث وجمع البيانات وتحليلها. وقد يكون التحيز متعمداً أو غير متعمد، إلا أن نتائجه في كلتا الحالتين تُؤدّي إلى نتائج مشوّهة. ومن الأمثلة التطبيقية، أن يختار الباحث عيّنة دراسته من شركات معروفة بالتطبيق الجيد للحوكمة فقط، متجاهلاً الشركات الأخرى، ممّا يُؤدّي إلى نتائج لا تعكس الواقع الفعلي لإدارة المشتريات في القطاع السعودي بأكمله.

انتهاك الخصوصية

يحدث انتهاك الخصوصية عندما يُفصح الباحث عن معلومات شخصية أو حساسة تخصّ المشاركين دون موافقتهم. ويُعدّ هذا الانتهاك من القضايا الأخلاقية الجسيمة، لا سيما في البحوث التي تتناول بيانات حساسة كعقود التوريد أو ممارسات الموردين. وكمثال واقعي، إذا قام الباحث بنشر أسماء شركات بعينها وذكر تفاصيل عقود مشترياتها في تقرير الدراسة دون الحصول على إذن منها، فإنه يكون قد انتهك خصوصيتها التجارية، وقد يُعرّض نفسه لمسؤولية قانونية فضلاً عن المسؤولية الأخلاقية.

تضارب المصالح

يُشير تضارب المصالح إلى الحالات التي تكون فيها للباحث مصالح شخصية أو مهنية أو مالية قد تُؤثر على حياده وموضوعيته. ويتطلب الالتزام الأخلاقي الإفصاح عن أي تضارب محتمل قبل بدء البحث. ومن الأمثلة التطبيقية، إذا كان الباحث يعمل مستشاراً لإحدى الشركات السعودية التي ستشملها الدراسة، فعليه الإفصاح عن هذه العلاقة، إذ قد يُؤثر ذلك على تقييمه لممارسات الحوكمة في تلك الشركة، ومن الأفضل في هذه الحالة استبعاد الشركة من العينة أو إسناد مهمة جمع البيانات منها إلى باحث آخر مستقل.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

تخضع العملية البحثية في معظم دول العالم لمنظومة من القواعد واللوائح التي تُنظّم سلوك الباحثين وتحمي حقوق المشاركين في الدراسات. وتلعب هذه القواعد دوراً محورياً في ضمان جودة البحث العلمي ومصداقيته، وفيما يلي عرض لأبرز هذه القواعد.

لجان أخلاقيات البحث (IRB)

تُعدّ لجان مراجعة الأخلاقيات البحثية (Institutional Review Board) من أهم الآليات المؤسسية التي تُشرف على تطبيق المعايير الأخلاقية في البحوث. وتقوم هذه اللجان بمراجعة مقترحات البحوث قبل البدء في تنفيذها، للتأكد من التزامها بالمعايير الأخلاقية المعتمدة، خاصةً فيما يتعلق بحماية المشاركين والحصول على موافقتهم المستنيرة وضمان سرية بياناتهم. وفي البحث الحالي، يُتوقع من الباحث تقديم مقترح بحثه إلى لجنة الأخلاقيات في الجامعة للحصول على موافقتها قبل البدء في توزيع الاستبانات على العاملين في الشركات السعودية.

دليل APA

يُعدّ دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) أحد أبرز المراجع الدولية في مجال أخلاقيات البحث، ويتضمن مجموعة شاملة من المعايير التي تُغطّي جميع جوانب العملية البحثية، من تصميم الدراسة وجمع البيانات وحتى التوثيق ونشر النتائج. ويؤكد الدليل على مبادئ أساسية مثل الكفاءة، النزاهة، المسؤولية المهنية والعلمية، واحترام حقوق الإنسان وكرامته. (American Psychological Association, 2017) ويلتزم الباحث في الدراسة الحالية بتطبيق معايير APA في توثيق المراجع وعرض النتائج بأسلوب علمي منضبط.

إعلان هلسنكي

يُعدّ إعلان هلسنكي الصادر عن الجمعية الطبية العالمية عام 1964، وتعديلاته المتلاحقة، من أهم الوثائق الدولية التي تُنظّم البحوث التي تُجرى على البشر. وعلى الرغم من أن الإعلان موجّه أساساً للبحوث الطبية، إلا أن مبادئه العامة تنطبق على معظم البحوث التي تتطلب مشاركة بشرية، بما فيها بحوث إدارة الأعمال (World Medical Association, 2013).

اللوائح المحلية في المملكة العربية السعودية

تولي المملكة العربية السعودية اهتماماً متزايداً بتنظيم العملية البحثية من خلال هيئات متخصصة مثل الهيئة الوطنية للبحث العلمي والابتكار، إضافةً إلى لجان الأخلاقيات في الجامعات السعودية التي تُشرف على البحوث الأكاديمية. وتأتي هذه اللوائح في إطار جهود المملكة لتعزيز جودة البحث العلمي ومواءمته مع المعايير الدولية، وذلك في سياق رؤية المملكة 2030 التي تولي اهتماماً خاصاً بالبحث والابتكار.

وتكمن أهمية هذه القواعد واللوائح في كونها تُوفّر إطاراً موحداً يضمن تطبيق المعايير الأخلاقية بشكل منهجي في جميع البحوث، بصرف النظر عن تخصصاتها أو السياقات التي تُجرى فيها. كما تُسهم هذه القواعد في حماية الباحثين أنفسهم من الوقوع في أخطاء أخلاقية قد تُلحق الضرر بمسيرتهم العلمية، إذ تُوفّر لهم إرشادات واضحة حول الممارسات المقبولة والمرفوضة في كل مرحلة من مراحل البحث.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

يُمثّل هذا الجزء المحور الأهم في التقرير، إذ يتناول كيفية تطبيق المبادئ الأخلاقية على البحث الحالي الذي يحمل عنوان "دور الحوكمة في تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة المشتريات: دراسة ميدانية على الشركات السعودية". وتتميّز هذه الدراسة بطبيعتها الميدانية التي تتطلب التعامل مع بيانات حساسة من العاملين في إدارات المشتريات بالشركات السعودية، ممّا يستوجب التزاماً صارماً بالمعايير الأخلاقية في جميع مراحل البحث.

كيفية جمع البيانات

يعتمد الباحث في جمع البيانات على أسلوبين رئيسيين: الاستبانة الإلكترونية الموجهة إلى عينة من العاملين في إدارات المشتريات بالشركات السعودية، والمقابلات الشخصية مع عدد من المديرين والمختصين في مجال الحوكمة والمشتريات. وتُصمَّم الاستبانة بحيث تكون أسئلتها محايدة وواضحة، تُغطّي جميع متغيرات الدراسة دون إيهاء بإجابات معينة. ويُراعى في صياغة الأسئلة عدم التطرّق إلى معلومات يمكن أن تكشف هويّة المشاركين أو شركاتهم، مثل أسماء الموردين المحددين أو قيم العقود التفصيلية.

وقبل توزيع الاستبانة، يُقدّم الباحث نسخة منها إلى لجنة الأخلاقيات بالجامعة للحصول على موافقتها، كما يعرضها على عدد من المحكّمين للتأكد من سلامتها العلمية واللغوية. ويُضمّن في بداية الاستبانة تعريف واضح بهدف الدراسة، والجهة العلمية التي تتمّ تحت إشرافها، والمدة المتوقعة لإكمال الاستبانة، مع تأكيد سرية البيانات وعدم استخدامها لأي غرض آخر سوى البحث العلمي.

طرق الحفاظ على السرية

يلتزم الباحث بمجموعة من الإجراءات لضمان سرية البيانات وحماية خصوصية المشاركين، ومنها استخدام رموز رقمية بدلاً من الأسماء الحقيقية للمشاركين والشركات، وحفظ البيانات في ملفات مشفرة يصعب الوصول إليها من قبل أطراف خارجية. كما يلتزم بعدم مشاركة البيانات الخام مع أي طرف ثالث، وقصر استخدامها على فريق البحث المعتمد فقط. وعند عرض النتائج في التقرير النهائي، تُقدّم البيانات في صورة إحصائية مجمّعة لا تُتيح التعرف على هويّة أي مشارك أو شركة بعينها.

كما يتعهد الباحث بإتلاف البيانات الخام بعد انتهاء الدراسة بفترة زمنية محددة (عادةً خمس سنوات) وفقاً للممارسات الأكاديمية المعتمدة، إلا في حال طلب المشاركين الاحتفاظ بها لأغراض بحثية مستقبلية بموافقتهم الصريحة.

الموافقة المستنيرة من المشاركين

يحرص الباحث على الحصول على موافقة مستنيرة من جميع المشاركين قبل البدء في جمع البيانات. وتتمّ هذه الموافقة عبر نموذج إلكتروني مرفق مع الاستبانة، يُوضّح فيه: الهدف العام من الدراسة، طبيعة المعلومات المطلوبة، الزمن المتوقع لإكمال الاستبانة، حق المشارك في الانسحاب في أي وقت دون إبداء الأسباب ودون أي تبعات، التأكيد على سرية البيانات وعدم نسبها لأي فرد، وبيانات التواصل مع الباحث والمشرف الأكاديمي للرد على أي استفسارات.

وفي حالة المقابلات الشخصية، يُقدّم الباحث نموذجاً ورقياً للموافقة يُوقّع عليه المشارك قبل بدء المقابلة. ولا يُسمح بتسجيل المقابلات صوتياً إلا بعد الحصول على موافقة صريحة من المشارك، مع التأكيد على أن التسجيل سيُستخدم لأغراض تحليل المحتوى فقط وسيُتلف بعد الانتهاء من تحليل البيانات.

المخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها

على الرغم من أن طبيعة الدراسة لا تنطوي على مخاطر مادية مباشرة على المشاركين، إلا أن هناك بعض المخاطر المحتملة التي يجب الانتباه إليها والتعامل معها بحرص. ومن أبرز هذه المخاطر، إمكانية الكشف غير

المقصود عن ممارسات سلبية في بعض الشركات، مما قد يُعرض المشاركين فيها لمساءلة من قبل إدارتهم. وللتعامل مع هذا الخطر، يلتزم الباحث بعدم نسب أي ممارسة سلبية إلى شركة بعينها في التقرير النهائي، والاكتفاء بعرض النتائج بشكل إجمالي يُبرز الاتجاهات العامة دون تحديد أطراف بعينها.

كما قد يشعر بعض المشاركين بضغط نفسي عند الإجابة على أسئلة تتعلق بممارسات الفساد أو ضعف الشفافية، ولذا يحرص الباحث على صياغة الأسئلة بأسلوب محايد بعيد عن الإثارة، مع تأكيد حق المشارك في تخطي أي سؤال يشعر بعدم الراحة تجاهه. وفي حال ظهور أي مخاوف خلال جمع البيانات، يلتزم الباحث بإبلاغ المشارك بحقه في الانسحاب الفوري من الدراسة دون أي تبعات.

الإفصاح عن النتائج

يلتزم الباحث بعرض جميع النتائج التي يتوصل إليها بأمانة وشفافية، بما في ذلك النتائج التي قد تتعارض مع فرضياته الأولية. فإذا أظهرت البيانات على سبيل المثال أن بعض مبادئ الحوكمة لا تُؤثر بشكل واضح على الشفافية في إدارة المشتريات، فإن الباحث يُعلن هذه النتيجة بوضوح ويُحلل أسبابها بدلاً من إخفائها. كما يلتزم بتقديم تفسيرات منطقية لجميع النتائج، وعدم المبالغة في تعميمها خارج نطاق العينة المدروسة.

التعامل مع الأدبيات السابقة

يلتزم الباحث بالأمانة العلمية في توثيق جميع الدراسات السابقة التي اعتمد عليها، باستخدام أسلوب APA المعتمد. ويتجنب أي شكل من أشكال الانتحال، سواء كان نسخاً حرفياً أو إعادة صياغة دون توثيق. كما يحرص على عرض أفكار الباحثين الآخرين بدقة ودون تحريف، حتى لو كانت تتعارض مع وجهة نظره، وذلك بهدف تقديم صورة موضوعية متكاملة للأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

سابعاً: الخاتمة

يتضح من خلال هذا التقرير أن أخلاقيات البحث العلمي ليست مجرد إرشادات نظرية يُستحسن الالتزام بها، بل هي منظومة متكاملة من المبادئ والقواعد التي تُمثل الضمانة الأساسية لجودة البحث العلمي ومصداقيته. وقد تناول التقرير المفهوم العام لأخلاقيات البحث وأهميتها في العمل الأكاديمي، ثم استعرض المبادئ الجوهرية التي تستند إليها، كالأمانة العلمية والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة، مع تقديم أمثلة توضيحية لكل مبدأ.

كما ناقش التقرير أبرز القضايا الأخلاقية التي تواجه الباحثين، كالانتحال العلمي وتزوير البيانات والتحيّز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح، مع توضيح أمثلة واقعية وافتراسية لكلٍ منها. وتناول التقرير كذلك القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث، بما فيها لجان أخلاقيات البحث ودليل APA وإعلان هلسنكي واللوائح المحلية في المملكة العربية السعودية.

وقد خُصص الجزء الأكبر من التقرير للتطبيق العملي للمبادئ الأخلاقية على موضوع البحث الحالي المتعلق بدور الحوكمة في تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة المشتريات بالشركات السعودية. وقد بيّن هذا الجزء كيفية جمع البيانات بأسلوب أخلاقي، وطرق الحفاظ على سرية المعلومات، وآليات الحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين، فضلاً عن التعامل مع المخاطر المحتملة وكيفية الإفصاح عن النتائج بأمانة.

ويؤكد التقرير في خاتمته على أن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي يجب أن يكون قناعة راسخة لدى الباحث وليس مجرد إجراء شكلي يُطبَّق لتلبية المتطلبات الأكاديمية. فالبحث الذي يلتزم بالأخلاقيات يُسهم في بناء معرفة موثوقة تُفيد المجتمع والاقتصاد، في حين أن البحث الذي يفتقر إلى هذا الالتزام لا يُمثِّل قيمة علمية حقيقية مهما بدا متقناً من الناحية الشكلية. ويوصي التقرير بضرورة تكثيف الجهود الأكاديمية لتعزيز ثقافة أخلاقيات البحث بين طلاب الدراسات العليا والباحثين، وتوفير برامج تدريبية متخصصة في هذا المجال، وتطوير لجان الأخلاقيات في الجامعات السعودية لتقوم بدورها على أكمل وجه. كما يُوصي بأن تكون الدراسات المستقبلية في مجال إدارة الأعمال نموذجاً يُحتذى به في الالتزام بالمعايير الأخلاقية، خاصةً في البحوث الميدانية التي تتعامل مع بيانات حساسة تخص الشركات والأفراد.

وفي ضوء ما سبق، يلتزم الباحث في دراسته الحالية بتطبيق جميع المبادئ والمعايير الأخلاقية التي تم استعراضها في هذا التقرير، إيماناً منه بأن النزاهة العلمية هي الطريق الوحيد لإنتاج بحث ذي قيمة حقيقية، يُسهم في تطوير ممارسات الحوكمة في إدارة المشتريات بالشركات السعودية، ويدعم جهود المملكة في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في إطار رؤية 2030.

ثامناً: المراجع

المراجع العربية

بدوي، أحمد زكي. (2019). *منهج البحث العلمي وأخلاقياته في العلوم الإنسانية والاجتماعية*. القاهرة: دار الفكر العربي.

الحضيري، مصطفى حامد محمد الأحيرش. (2025). دور الحوكمة في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في الشركات. *بحوث المؤتمر العلمي السنوي السادس: أثر الفساد في بناء مؤسسات الدولة الليبية*، سرت: كلية القانون - جامعة سرت، 455 - 484.

العساف، صالح بن حمد. (2018). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية*. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع. موسي، أمينة جبريل أبو نصيب. (2021). دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الاتصالات السعودية. *STC مجلة رماح للبحوث والدراسات*، (54)، 115.81 -

المراجع الأجنبية

American Psychological Association. (2017). *Ethical principles of psychologists and code of conduct*. Washington, DC: APA. Retrieved from <https://www.apa.org/ethics/code>

Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2018). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (5th ed.). Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

Resnik, D. B. (2020). *The ethics of research with human subjects: Protecting people, advancing science, promoting trust*. New York: Springer International Publishing.

World Medical Association. (2013). Declaration of Helsinki: Ethical principles for medical research involving human subjects. *JAMA*, 310(20), 2191-2194.